دور الجماعات المحلية في مجال التنمية الريفية:
تحدياتها وسبل تفعيلها

أ.فوزي بن عبد الحق[1]، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 2 لونيسي علي

ملخص:

تتناول هذه المقالة دور وأهمية الجماعات المحلية في انجاح سياسة التجديد الريفي، نظرا لاعتبار التنمية الريفية للمجتمعات الريفية المحلية إحدى الظواهر الهامة التي تميز عالمنا الحديث وخاصة الدول النامية، وتمثل الجماعات المحلية إحدى الوحدات الإدارية والخدماتية بالنظر إلى حجم الخدمات التي تقدمها للمواطنين، وعونا تنمويا فاعلا في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة والفقر واستقرار السكان ومحاربة النزوح الريفي، ولدورها الفاعل في تسيير وتنظيم الشؤون المحلية للقرى والمداشير.

لذلك فإن هذه الورقة البحثية، تعد محالة لتسليط الضوء على دور الجماعات المحلية في مجال التنمية الريفية في الجزائر، وتحدياتها وسبل تفعيلها، بغرض تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة للعالم الريفي.

الكلمات الدالة:الجماعات المحلية، التنمية الريفية، المجتمع الريفي، سياسة التجديد الريفي، المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة

Résumé *:*

Cet article examine le rôle et l'importance des collectivités locales dans le développement rural, en vue des populations rurales locales est l'un des phénomènes importants qui caractérisent le monde moderne, en particulier dans les pays sous-développement, et les collectivités locales représentant, une des unités administratives et des services en vue de la quantité des services offerts aux citoyens, et aider de développement actif dans la résolution des problèmes économiques et sociales, tels que le chômage, la pauvreté ,la stabilité des populations, et la lutte contre l'exode rural, et son rôle actif dans la gestion et l'organisation des affaires locales des villages.

Donc, cettefaille de recherche est une tentative de faire la lumière sur le rôle des collectivités locales dans le domaine du développement rural en Algérie, les défis et les moyens pour l'activer, afin de parvenir à un développement équilibré et durable du monde rural.

Mots clés: Les Collectivités Locales, Le Développement Rural, Politique de renouveaux rural, Le Projet de Proximité de développement rural intégré (PPDRI).

مقدمة:

لا يمكننا الحديث عن تنمية وطنية شاملة ومستدامة في أي مجمع أو دولة دون تحقيق تنمية عالمها الريفي، فالتنمية لا بد أن تشمل جميع المناطق، حضرية كانت أم ريفية، صناعية أم زراعية، اجتماعية أم ثقافية، حتى يمكن تجنب اختلال التوازن الجغرافي للنمو واللاعدالة في التنمية، فالتنمية الريفية تعتبر من الأولويات في أجندة وخطط كل الدول والحكومات، ذلك لما يكتسبه المجال الريفي من الأهمية والمكانة التي يحتلها العالم القروي، ومبدأ إشراك السكان الريفيين في عملية تنمية أقاليمهم بأنفسهم، فبدون تنمية القطاع الريفي يستحيل أن تكون هناك تنمية وطنية مستدامة.

[1] fbenabdelhak@gmail.com

إذا، تعد التنمية الريفية استراتيجية أساسية للتنمية المناطق الريفية المهمشة لتحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للمواطنين، ولتطوين القاعدة الأساسية للتنمية المجالية أو الإقليمية، والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للريف، لذا تزداد أهميتها في الدول النامية والجزائر منها، لما تعانيه الأقاليم الريفية أو البلديات الريفية من تخلف وتدهور تنموي، وأصبح من الواضح أن مجابهة هذه التحديات ورفع تحدي البناء والتطوير الريفي المنشود، يعود من مهام وصلاحيات الجماعات المحلية (البلديات والولايات).

تشير البيانات إلى أن البلديات الريفية في الجزائر تشكل 63,5% من المساحة الإجمالية للوطن، أي (979 بلدية من أصل 1541)، ويسكنها نحو 40% من مجموع السكان[1]، لذا يقتضي من الجماعات المحلية الخروج عن إطار المرفق الإداري البيروقراطي، أي من مجرد هيئة إدارية تهتم فقط بتقديم الخدمات العمومية التقليدية (خدمات الحالة المدنية)، إلى المؤسسة الحيوية ذات المهام الاستراتيجي في حدود إقليمها الجغرافي، باعتبارها هيئات دستورية ومجتمعية تشاركية، وفاعل رئيسي في عملية التنمية المحلية في إطار السياسة الجوارية.

إشكالية البحث:

تعرف المجتمعات الريفية بالجزائر ظاهرة النزوح الريفي بفعل تدني في الأوضاع المعيشية، كبعد المؤسسات التعليمية، وقلة خدمات النقل والمواصلات والمياه والكهرباء، وانعدام الخدمات الصحية والترفيهية... إلخ، الداعمة للتنمية الريفية، وعليه هناك ضرورة قصوى لتحسين نوعية الخدمات لإدماج سكان المناطق الريفية والقرى النائية من أجل تحقيق تنمية مستدامة للمجتمعات الريفية.

تحقيقا لهذه الأهداف والرؤية الاستراتيجية على مستوى البلديات الريفية، لا بد من تفعيل دور الجماعات المحلية، التي تعتبر فاعلا أساسيا وآلية من آليات التنموية في هذا المجال، بحكم قربها من المجتمعات المحلية وفهمها لطبيعة العمل الجواري، وعليه نطرح الإشكالية التالية: **فيما يتمثلدور الجماعات المحلية في مجال التنمية الريفية في الجزائر؟**

سوف نحاول دراسة الإشكالية المطروحة من خلال التساؤلات الفرعية الآتية:

- ماذا نقصد بمفهوم التنمية الريفية؟
- مدىتفاعل الجماعات المحلية مع مختلف أدوات التنمية المعتمدة، ونوعية مشاكل المجتمع الريفي في وضع القرار المحلي في مجال التنمية الريفية؟
- ماهي تحديات وآليات تفعيل دور الجماعات المحلية في مجال التنمية الريفية؟

فرضيات البحث:

لغرض الإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات الفرعية افترضنا أن:

اخفاق الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الريفية، راجع إلى عدم اعتمادها على آليات الحوكمة المحلية والرشادة السياسية في تدبير شؤون المجتمعات الريفية.

أهمية البحث:

إن إعادة المعنى للإقليم يعني إعادة اكتشاف العالم الريفي بقوتها الاقتصادية وأهميتها الاجتماعية وقيمتها البيئية، ودورها في ربط الشبكات الحضرية والريفية، وقدرتها على تعزيز الأمن الغذائي ومحاربة آفات الفقر والعزل الاجتماعي والنزوح الريفي، كما أنّ اعطاء الأهمية للتنمية الريفية من قبل الجماعات المحلية يكمن في الاعتبارات التالية:

– التقسيم السياسي والتوزيع الإداري للجماعات المحلية عبر التراب الوطني يتضمن كثافة سكانية على مستوى الريف (13,4 مليون نسمة)سنة 2005،مقارنة بـ: (12,1 مليون نسمة)سنة 1998، كما أن هناك 979 بلدية ريفية من إجمالي بلديات الوطن (1541)[2].

– إعتبار الجماعات المحلية آلية من آليات التنموية في بلادنا، وذلك من خلال اسنادها تنفيذ مختلف قرارات وسياسات العامة للدولة على مستوى المحلي، لذا يجب أن تحظى ببحوث نظرية ودراسات ميدانية للوصول إلى ميكانيزمات وآليات لتفعيل دورها التنموي انطلاقا من الواقع المحلي.

أهداف البحث:

في ضوء مشكلة البحث يمكن تحديد أهدافه في مايلي:

– معرفة دور وأهمية الجماعات المحلية في مجال التنمية الريفية والتجديد الريفي، من خلال مختلف البرامج والمخططات التنموية.

– الاطلاع على معوقات ومكامن عجز الجماعات المحلية، لرفع أدائها للسنوات اللاحقة؛

– تقديم التوصيات (الآفاق) التي يمكن الإفادة منها من قبل القائمين على تسيير الجماعات المحلية (المنتخبين والموظفين) في مجال التنمية الريفية.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمقترب المؤسسي–القانوني، من خلال أسلوب الاستنباط الذي يقوم على استنتاج أفكار معينة من فكرة عامة ويمزج ذلك بتحليل واقعي.

خطة البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، ارتأينا تناول موضوع البحث من خلال الخطة التالية:

المبحث الأول:

الإطار المفاهيمي للتنمية الريفية

يعتبر مفهوم التنمية من أكثر المفاهيم تداولا واستخداماً في عالمنا المعاصر، سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية، وفي كل المجالات سواء الاقتصادية أو السياسية، الاجتماعية أو الثقافية، البشرية أو البيئية، لاعتبارها الوسيلة والغاية التي من خلالها تحقق التقدم للدول والرفاهية للمجتمعات.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الريفية

قبل محاولة تحديد مفهوم التنمية الريفية، لا بد من تحديد مفهوم التنمية بصة عامة، لأن مفهوم التنمية ليس من المفاهيم الجديدة.

أولا: تعريف التنمية

إن المفهوم الأكثر استعمالا على نطاق واسع للتنمية هو أنها: "عملية تغيير مقصودة، تقوم بها سياسات محددة وتشرف على تنفيذها هيئات حكومية مسؤولة، تعاونها منظمات أهلية على المستوى المحلي، وتستهدف إدخال نظم جديدة وخلق قوى اجتماعية وتهيئة الظروف المتعددة"[3]، هذا التعريف ركز على أن التنمية هي عملية مقصودة وتشاركية.

أما (سعد الدين إبراهيم) فعرفها على أنها: "انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن، سواء أكان هذا الكيان فردا أو جماعة أو مجتمعا"[4]، هذا التعريف يصور عملية التنمية بأنها عملية مركبة وكثيفة ومتكاملة من الأنشطة المتناسقة والشاملة والمتوازنة، تطال جميع أوجه ومجالات الحياة.

من التعاريف السابقة نرى أن مفهوم التنمية الريفية: "هي عملية استراتيجية مقصودة تهدف في الأساس إلى احداث تغيير نحو الأفضل لمستوى العيش ولظروف حياة المجتمعات الريفية،ولأنماط تثمين واستغلال الطاقات والموارد المحلية التي تتوفر لديها بطريقة رشيدة ومستدامة".

ثانيا: تعريف التنمية الريفية

تختلف تعاريف التنمية الريفية حسب اختلاف آراء المهتمين بها، كل على حسب تخصصه العلمي أو خلفياته السياسية أو اعتقاداته الإيديولوجية، فالتنمية الريفية مفهوم مركب ومعقد لا يشمل مجالا واحد بل يشمل كل جوانب حياة الساكنة الريفية، بما أنها تهدف إلى تحسين ظروف عيشهم وتطوير مهاراتهم وقدراتهم.

وقدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تعريفا للتنمية الريفية على أنها: "عملية تحسين الفرص والرفاه للسكان الريفيين، وهي عملية تغير يطرأ على خصائص المجتمعات الريفية، بالإضافة إلى التنمية الزراعية، فإنها تنطوي على التنمية البشرية وعلى أهداف اجتماعية وبيئية، ولا تخاصر على الأهداف الاقتصادية فقط، ولذلك تشمل الصحة، التعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى، كما أنها تستخدم نهجا متعدد القطاعات لتعزيز الزراعة، واستخراج المعادن، وتنشيط السياحة والترفيه والصناعات التحويلية المتخصصة[5]، ومن جهتها أعطت منظمة الإسكوا تعريفا للتنمية الريفية بأنها: "عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع الريفي، وتوجيه للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه من النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة للمجتمع[6]، يبدو أن هذين التعريفين شاملين، إلا أنهما لا يعتبران الوحيدان في هذا الإطار.

وقد عرف جوليوسنيرير (Julius K NYERERE) التنمية الريفية بأنها: "استراتيجية للتغلب على الفقر وتحقيق مستوى معيشي أفضل في المناطق الريفيية"[7]، كما تعريفكذلك "إدوارد دومبيلي"***(DEMBELEÉdouard)*** بأنها: طريقة تظم مجموعة من المعايير والنشاطات التي هدفها تحسين الوسط الريفي، سواء فيما يخص تهيئة الإقليم المادي أو فيما يخص رفع مستوى الحياة وأمن عمل السكان الريفيين"[8]، ومن جهتها عرفت "أوما ليلي" ***(UMA Lele)*** التنمية الريفية على أنها: "تحسين مستويات مجموعات هائلة من السكان ذو الدخل الضعيف القاطنين في المناطق الريفية، وإمكانيتهم في الحفاظ على هذه التنمية بوسائلهم المختلفة"[9]، نرى بأن كل من التعريفين ركزا على تغيير وتحسين ظروف مواطنيالمجتمعات الريفيةوتحرير طاقاتهم واشباع احتياجاتهم باعتمادهم على أنفسهم لتحقيق آمالهم وطموحاتهم في حياة أفضل.

انطلاقا من التعاريف السابقة نرى بأن التنمية الريفية هي: مجموعة من التغييرات الكمية (النمو الاقتصاديوالتنمية العمرانية والبيئية) والكيفية (التنمية الاجتماعية والبشرية والثقافية) على جميع المستويات، والهادفة إلى تحسين ظروف معيشة مواطني المجتمعات الريفية وتطوير مهاراتهم التقنية والمعرفية وتحسين وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية.

ثالثا: تعريف المجتمع الريفي

المجتمع الريفي هو مجموعة من السكان الريفيين، تمكنوا من العيش معا لفترة طويلة ويشتركون مع بعضهم في وحدة ثقافية وفي الإيمان بقيم عمة ورغبات مشتركة وينغمسون في علاقات اجتماعية نشطة، تتجسد في نظم ومنظمات ومؤسسات اجتماعية مستقرة وديناميكية في منظمة محددة جغرافيا واجتماعيا ... تتميز بالترابط والصلابة الاجتماعية وبالانتماء العاطفي والوجداني والثقافي، وتحقق لهم إشباعا فريدا لحاجاتهم المادية والنفسية والاجتماعية والثقافية[10].

ولقدعرفت اللجنة الوطنية للتنمية الريفية للتنفيذ سياسة التجديد الريفي، المجتمع الريفي على أنه: "كل المجتمعات التي تعيش في المناطق المتفرقة، أي المجتمعات التي 50% من سكانها يعيشون في تجمعات ذات كثافة سكانية أقل من 150 نسمة/كم2[11].

وعليه فمصطلح المجتمع الريفي يترجم مجتمعا ذات خصائص مرتبطة بالوضعية الجغرافية والديمغرافية، أي المجمعات التي تعيش في مناطق متفرقة وبكثافة سكانية قليلة.

الفرع الثاني: أهداف ومتطلبات التنمية الريفية

إن رهان التنمية الريفية المستدامة هي تطوير وبناء الفضاءات الريفية نحو أقاليم ريفية، كون أن الإقليم كفضاء تنموي واقتصادي، جغرافي واجتماعي، مطابق لمشروع تنمية مبني على مجموعة الفاعلين[12]، التي تهدف في المقام الأول إلى تحقيق التوازن التنموي بين البلديات والأقاليم وبعضها البعض من جهة، وبين الأقاليم الريفية والمراكز الحضرية من جهة أخرى، من خلال تحقيق أهداف ومتطلبات التنمية الريفية للمجتمعات الريفية.

أولا: أهداف التنمية الريفية

تهدف التنمية الريفية أساسا إلى القضاء على الفقر والتخلف وتفكيك العزلة وحل المشاكل الاجتماعية، ورفع مستوى معيشة أبناء الريف وتهيئة مقومات الحياة الكريمة لهم، كما تسعى التنمية الريفية تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تثبيت سكان ومكافحة النزوح الريفي، بخلق فرص العمل وتحسين خدمات التعليم والصحة، النقل والمواصلات، الماء والكهرباء والسكن، التهيئة القروية والجبلية؛
- ✓ تطوير ورفع الكفاءة الانتاجية للمؤسسات الاقتصادية والزراعية الريفية؛
- ✓ تنوير النشاطات والمحاصيل الزراعية، وتثمين والثروة الحيوانية؛
- ✓ حماية البيئة الطبيعية والتنوع الإيكولوجي للريف؛
- ✓ تنمية الموارد البشرية وتثمين الكفاءات والخبرات للريف؛
- ✓ تحقيق التكامل بين مجمل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

ثانيا: متطلبات التنمية الريفية

تتطلب عملية تنمية المجتمع الريفي مجموعة من المقومات والمتطلبات الأساسية التي تناولها معظم المنظرين في التنمية الريفية،ومن هذه المتطلبات نذكر مايلي:

- ✓ **لامركزية التخطيط للأنشطة:** وهذا يتسق مع برامج التنمية الريفية المتكاملة القائم على المشاركة الشعبية المحلية، بدأ من وضع الأولويات وتحديد الأنشطة والتخطيط والتنفيذ[13] والتقييم؛
- ✓ **المشاركة الشعبية:** (إشراك المواطنين) إن التنمية الريفية تعتمد على تكاثف الجهود الشعبية على مختلف المستويات؛ من خلالها يعبر المستفيدين عن احتياجاتهم ويسعون لحماية مصالحهم وزيادة خبراتهم، كما أن توسيع نطاق المشاركة يؤدي إلى إثراء القرارات ومساندة الأهالي لهذه العميات دعمها[14]
- ✓ **بناء الأقاليم الريفية:** في إطار مناطقها الجغرافيا مع دراسة مشاكلها وخصائصها المتنوعة، وفقا لحاجات المجتمع، تضمن وزنا خاصا لكل إقليم؛
- ✓ **إعتماد على المدخل التكاملي:** إن التنمية الريفية تعتمد على التكامل والترابط بين كل القطاعات والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لأن كل جزء فيه مهم للآخر وأن هذه الأجزاء تتفاعل مع بعضها لتكون الكل وهي القرية، بالإضافة إلى ضرورة التكامل بين الجهود الحكومية (ممثلة في الجماعات المحلية) والأهلية (ممثلة في الجمعيات الأحياء والقرى والمجتمع المدني المحلي) من أجل تحقيق أهداف التنمية الريفية.
- ✓ **الارتقاء بمستوى المنظمات الريفية:** حيث ينبغي أن يكون في متناول كل فلاح ومزارع الحصوص على قروض ميسرة ومستلزمات الانتاج ذات التكنولوجيا الحديثة وبرامج تسويق محاصيلهم[15]، وإيجاد المناخ التنموي الملائم وتهيئة جميع الظروف المحلية.

هذا، بالإضافة إلى توفير التمويل الكافي والمستمر للمشاريع التنموية الريفية، والدعم المادي والمعنوي للمستثمرين الشباب والمرأة الريفية ومحاربة الفساد والمحسوبية، وشراكة بين القطاعين العمومي والخاص وكذا

بناء علاقات تعاقدية بين مختلف مكونات الشعبية،والتأكيد على مشاركة أفراد المجتمع الريفي في كل مراحل وعمليات التنمية القروية والريفية.

المبحث الثاني:
مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الريفية

يتطلب تحقيق التوازن الإقليمي وتقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الأقاليم الريفية والمراكز الحضرية واستغلال الموارد بشكل أمثل، توزيع سلطة صنع القرار بين هيئات مركزية ومؤسسات التخطيط التنموي في المستويات الإدارية المختلفة[16]، ومن بينها الجماعات المحلية، لذا شرعت الدولة الجزائرية في تطبيق سياسة التجديد الريفي، بإعطاء أهمية أكبر للريف.

الفرع الأول: آليات تدخل الجماعات المحلية في مجال التنمية الريفية

إن مشاريع التنمية الريفية، هي مشاريع متكاملة موحدة تم انشاؤها من الأسفل نحو الأعلى، تحت المسؤولية المشتركة لمصالح الإدارة المحلية والمنتخبين والمواطنين والهيئات الريفية.

لاستمرار ونجاح مشاريع سياسة التجديد الريفي المتبعة من طرف السلطات العمومية، لا بد أن تتبع من المجتمعات الريفية أنفسهم أي أن تمثل الواقع الفعلي، وتلعب الجماعات المحلية (البلدية والولاية) دورا هاما في انجاح هذه السياسات، بإعداد المجال الإقليمي الريفي عن طريق مرافقة مختلف المشاريع والبرامج التنموية الموجهة للريف.

أولا: مخططات البلدية الريفية وشبه الريفية

تهدف التنمية الريفية في الجزائر إلى إحداث التوازن بين الريف والحضر، وضرورة وصول التنمية إلى كافة المناطق الريفية من القرى والقصور والمداشير، بالإضافة إلى تقديم الخدمات اللازمة للطبقات ذوي الدخل المحدود[17]، ولقد تم بناء استراتيجية التنمية الريفية المستدامة بالجزائر على مخطط الجواري للتنمية الريفية، والذي يعتمد على الجماعات المحلية، وكما هو معلوم تعد الجماعات المحلية (البلدية والولاية) النواة الأساسية في ديناميكية التنمية المحلية، لأنها أقرب مؤسسات للمواطنين وأنجع هيئات خدمة لمصالحهم، لكونها الأكثر اطلاعا على حاجياتهم، والأكثر سهرا على تلبية ضروريات عيشهم وراحتهم.

خصصت مخططات بلدية للمناطق الريفية والشبع الريفية المحرومة، الجبلية منها والصحراوية، للنهوض بالمجتمعات الريفية ومحاولة القضاء نهائيا على الوضعية المزرية والصعبة التي عاشها ولازال يعيشها الريف الجزائري، وتفاقم إشكالية النزوح الريفي والهجرة الجماعية للقرويين.

وتتكون المخططات البلدية للتنمية الريفية والشبه الريفية، من عمليات التجهيز والاستثمار والهياكل القاعدية، المرتبطة بتحسين شروط المعيشة لسكان الأرياف والقرى، والمتمثلة في العمليات التالية[18]:

- ✓ شق الطرق ودعم وسائل نقل المسافرين والبضائع؛
- ✓ دعم النشاطات الاجتماعية والثقافية وتجهيز المؤسسات التربوية والمركبات الرياضية؛

- ✓ إصلاح الأراضي الزراعية وتطوير الري الريفي؛
- ✓ تهيئة وتنظيم الحقول الرعوية وتنمية تربية المواشي.

إن هذه المخططات هي فضاء تجعل سياسات القطاعات الموجودة تتآزر لتواكب وتلازم ديناميكية الإقليم ضمن سيرورة دائمة واقتصادية حيوية مع قبول اجتماعي لها.

ثانيا: سياسة التجديد الريفي

شرعت السلطات الجزائرية في تطبيق سياسة التجديد الريفي بإعطاء أهمية أكبر للريف، بتثمين طاقاته الطبيعية والاقتصادية والبشرية، وتدبير أحسن للأقاليم الريفية، وتشجيع إنشاء مستثمرات جديدة ذات طابع فلاحي وتربية المواشي.

ولتحقيق هذه الغاية، فقد تم بناء سياسة التجديد الريفي من خلال البرامج الولائية للتنمية الريفية المتكاملة، التي تم إنشاؤها بواسطة أربعة برامج لكل هدف، حيث أن كل برنامج من هذه البرامج يضم مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة، تدور أساسا حول أربعة مواضيع موحدة وهي[19]:

1- **تحديد وإعادة الاعتبار للقرى والقصور**: يتمثل في تحسين نوعية وظروف الحياة في الوسط الريفي.
2- **تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي:** بإبراز الاقتصاد المحلي وإحداث العمليات التجارية والسياحة الريفية والصناعة الحرفية وتثمين المنتجات المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ***(PME/PMI)***، والطاقات المتجددة، وتقنيات الإعلام والاتصال، وتحسين الإقليم الريفي بجعله مطمح أنظار الشباب ودافعا لعودة السكان.

حيث تم برمجة استحداث 20.000 مستثمرة فلاحية جديدة ذات مساحات متنوعة متواجدة أساسا على مستوى الهضاب العليا والجنوب في غضون 2020، حسب وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

3- **حماية وتثمين الموارد الطبيعية:** مثل الغابات، السهوب، الواحات، الجبال، السواحل والأراضي الفلاحية، لكونها موارد طبيعية أساسية لكل تنمية ريفية أو وطنية
4- **حماية وتثمين الممتلكات المادية واللامادية للريف:** مثل المنتجات المحلية الزراعية، حماية المكتسبات التاريخية والثقافية، تثمين المواقع الثقافية والأثرية والقصور، كذا ضمان التظاهرات التقليدية، وحسب التدابير المتخذة سنة 2010 سيتم تدعيم الإجراء الجديد لتدعيم وتوسيع قاعدة القرض الاتحادي الميسر[20]، المتمثل في منح قروض ميسرة لفائدة المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص.

لقد مر برنامج التجديد الريفي بالعديد من المراحل قبل أن يعمم على كلفة البلديات، بدءا من مرحلة التشخيص والتقييم إلى مرحلة صياغة المشروع وصولا إلى مرحلة المصادقة ثم مرحلة التعميم، وتتجسد سياسة التجديد الريفي عبر تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.

ومن أهم الإجراءات الهامة التي اتخذت على أكثر من صعيد تمنح للفلاحة ولعالم الريف إرادة أقرى لمواصلة الجهود والتجنيد، خاصة وأن هذا البرنامج عرف تنفيذا شاملا خلال البرنامج الخماسي عن طريق تجسيد اكثر من 12.000 مشروع جواري على مستوى مختلف البلديات الريفية في 2745 مجتمعات ريفية[21].

ثالثا: المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة *(PPDRI)*

يعتبر المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، من الوسائل الفعالة المعتمد لدى الجماعات المحلية بمشاركة الهيئات المختصة، لتطوير وتنمية المناطق الريفية بتحسين وضمان مستوى معيشي عادل لسكان الأرياف وتثبيتهم في أراضيهم، وذلك بتعزيز النشاطات الزراعية والرعوية، تدعيم الحرف التقليدية واليدوية، ترقية المؤسسات العائلية والمنزلية، كما تتضمن هذه المشاريع إنجاز المرافق العمومية وذات المنفعة العامة مثل، شق الطرق وتبليط الشوارع والأزقة، ربط القرى والمداشير بالإنارة العمومية والماء الصالحة للشرب، ترميم وتهيئة المدارس التربوية والمؤسسات الصحية...إلخ، ويقوم هذا المشروع على[22]:

1- **ترقية مفهوم الإقليمية:** لأن هذا المفهوم يجعل التقييم أسهل على كل المجال الريفي،
2- **تكريس وتعزيز الجوارية:**بمعنى انطلاق التنمية الريفية من القاعدة باتجاه القمة أي التنمية من أسفل، والتي تعمل على تقليص الدور المتعاظم للسلطات المركزية.
3- **الاندماج من القاعدة:**من خلال تنظيم وبحث تعاضد المراد بين مختلف الموارد المتاحة (إنسانية، مالية، مادية، معنوية...إلخ).
4- **تنشيط المشاركة الشعبية المحلية:** من خلال اشراك المجموعات والشرائح السكانية الريفية في تحديد المشاكل وصياغة أهداف خطط التنمية الموجهة لتحسين أوضاعهم المعيشية، وكذلك المساهمة تنفيذها وتقييمها.
5- **التنسيق بين الجهود:** بين الهيئات والمؤسسات المختلفة، لتصبح مكمله لبعضها البعض وليس متنافسة حتى لا يتم هدر الموارد،باشراك ليس فقط الجماعات المحلية ومصالح التنمية الريفية، ولكن أيضا الأجهزة الصادرة عن القطاعات الأخرى.
6- **ترقية أدوات التخطيط المجالي:** يكون التخطيط المجالي للتنمية الريفية على مستوى البلدية والولاية والإقليم، لكن ينبغي أن يكون جزء من التخطيط للتنمية الوطنية الشاملة.

تجدر الإشارة إلى أن تصميم وتنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، تتم باعتماد أسلوب اللامركزية، حيث أنها موزعة على الولايات، وكل ولاية لها برنامجها الخاص بما يوافق طبيعتها وأولوياتها (حسب عدد البلديات، طبيعة الأنشطة،...إلخ)[23]، ويعمل هذا البرنامج على توافر كفاءات الفاعلين المحليين (أعوان قطاعات الإدارة والأشخاص المؤهلين) ضمن خلية تنشيط تحت قيادة رئيس الدائرة لملازمة أصحاب المشروع في سعيهم من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية الريفية.

وفي هذا الصدد، وباعتبار الجماعات المحلية ركيزة التنظيم السياسي والإداري للدولة، والتي تضطلع بالمهام العديدة في مجالات متعددة ذات صلة بحياة المواطنين اليومية، سيسهم دورها كثيرا في تحقيق التنمية الريفية، باحتضانها لهذا البرامج وتجسيد أهداف سياسة التجديد الريفي الرامية إلى إعادة إحياء المناطق الريفية.

رسم بيانس رقم (01) يوضح:

كيفية وضع المشروع الجواري للتنمية الريفية ودور الجماعات المحلية فيه

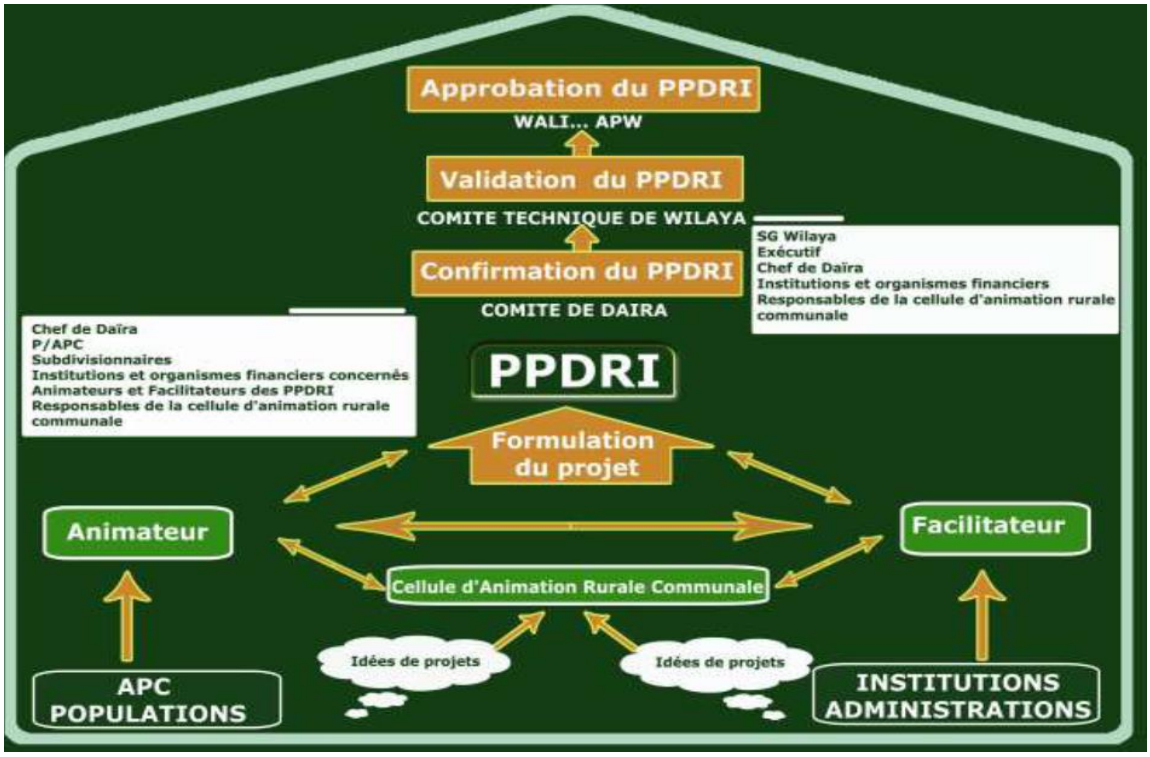

Source: R.A.D.P, ***«Projet de Proximité de Développement Rural Intégré».*** Formation des présidents des assemblées populaires communales, Site official du ministère de l'intérieure et des collectivites local.

انطلاقا من الشكل يظهر لنا الدور الأساسي الذي تلعبه الجماعات المحلية في كل مراحل التي تمر بها المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، بدءا من مرحلة التشخيص إلى مرحلة المصادقة والتنفيذ،ولقد بلغ عدد المشاريع خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2013 أكثر من 3000 مشروع[24]، لكن تبقى غير مستوفية مقارنة بالمطالب والنقائص التي تعرفها المناطق الريفية والمهمشة.

تتم ترجمة هذا البرنامج من خلال إنشاء 56 قسم فرعي فلاحي جديد و37 مقاطعة غابية على مستوى الدوائر. بالإضافة أيضا إلى تدعيم المندوبيات الفلاحية البلدية، وذلك بالتعاون مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية[25]، هنا يبرز الدور الأكبر المنوط بالجماعات المحلية في تجسيد مختلف برامج التنمية الريفية، كأدوات تنموية وفاعلات في الريف باحتضانها لمختلفبرامج ومستثمرات الفلاحية وغيرها من أدوات التجديد الريفي.

ويبقى التحدي الأكبر الذي تواجهه الجماعات المحلية في عملية التنمية الريفية، هو كيفية تصور نموذج شمولي ومستدام لربط نسيج العلاقات بين الجماعات المحلية ومختلف الهيئات الوصية والفواعل المجتمعية والقطاع الفلاحي، التي تسهر على رسم وتنفيذ خطط وبرامج التنمية الريفية في الجزائر.

الفرع الثاني: مجلات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الريفية

الجماعات المحلية هي تعبير جغرافي محدد إقليميا، وتجمع سكاني محدد عدديا، ووحدة إدارية مصغرة عن الدولة، أوكلت لها جملة من صلاحيات وسلطات عامة، تأخذ في الحسبان امتداد واتساع المهام المركزية على مستوى المحلي من جهة، وتزايد حجم الحاجات العمومية المحلية للإقليم من جهة أخرى[26]، كالمرافق الصحية والمؤسسات التربوية والخدمات العمومية اليومية ..إلخ، حيث خولتمختلف القوانين المنظمة للجماعات المحلية،مهام عديدة في مجالات متنوعة ذات صلة بحياة المواطن اليومية.

أولا: العمليات ذات الطابع الإجتماعي

يعد حصول سكان المناطق الريفية على الخدمات الاجتماعية المحلية الأساسية من أولويات الجماعات المحلية، والتي تشمل الخدمات الآتية:

1- إنجاز وصيانة المؤسسات التعليمية: تتخذ الجماعات المحلية طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما كافة الإجراءات قصد[27]:

- ✓ إنجاز مؤسسات التعليم طبقا لمقاييس الخريطة المدرسية والتكوينية، وضمان صيانتها؛
- ✓ إنجاز وتسيير المطاعم المدرسية، والسهر على ضمان توفير وسائل النقل المدرسي؛
- ✓ أخذ كل التدابير الموجهة لتفتح الطفولة الصغرى، كالرياض وحدائق الأطفال، وتشجيع التعليم ما قبل المدرسي والتحضيري والثقافي والفني والعمل على ترقيته.

يعد التعليم من المتطلبات المهمة للتنمية البشرية، ولهذا يعد عنصرا حاسما في نجاح برامج وخطط التنمية الريفية، إذ لا تنمية ريفية بدون تنمية العنصر البشري.

2- إنجاز وصيانة المراكز الصحية:لقد أصبحت مسألة الصحة من الشواغل الأكثر أهمية في مجال التنمية في مختلف المجتمعات، وذلك بوصفها من أهم العوامل التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وواحد مؤشراتها على حد سواء[28]، لأجل هذا كان من أولويات الجماعات المحلية[29]:

- ✓ الاهتمام بتوزيع المراكز الصحية جغرافيا، بحيث تصل خدماتها لكافة المناطق الريفية، ونشر بعض الفرق الصحية الجوالة خاصة بالمناطق المعزولة والمهمشة؛
- ✓ تنفيذ كل الأعمال المتعلقة بالإسعاف والكوارث والآفات الطبيعية والوقاية من الأوبئة والأمراض المعدية، من خلال نشر الوعي الصحي والغذائي بين سكان الأرياف؛

3- الاسكان والمأوى: في مجال الاسكانتقوم هيئات وسلطات الجماعات المحلية بأخذ كل التدابير اللازمة من أجل[30]:

- ✓ دعم وترقية البرامج السكنية والمشاركة في إنجازها، والعمل على القضاء على السكن الهش وغير الصحي ومحاربته، بما فيها المناطق الريفية؛
- ✓ تجديد وإعادة تأهيل الخضيرة العقارية المبنية وكذا الحفاظ على الطابع العمراني.

من الأهداف الخاصة للتنمية الريفية تحسين ظروف عيش الانسان، فالسكن والمأوى أحد الحاجات الأساسية وعنصر هام[31] في حياة المواطن.

4- إنجاز وصيانة المرافق الثقافية والترفيهية: في هذا المجال أسندت لجماعات المحلية كل ما يتعلق بالتنشيط الثقافي والترفيهي مثل:

- ✓ تسيير وإدارة المرافق الخاصة بالسينما والفنوتنشيط الحياة الثقافية والترفيهية؛
- ✓ حماية التراث العمراني والمواقع الأثرية والتاريخية والمتاحف، وكل شيء ينطوي على قيمة تراثية؛
- ✓ الاهتمام بفضاءات اللعب والترفيه، وانجاز ملاعب البلدية ومختلف المركبات الرياضية الجوارية.

بالإضافة إلى الاختصاصات السابقة، تقوم هيئات وسلطات ومجالس الشعبية للجماعات المحلية بمهمات متنوعة، نذكر منها:

- ✓ إدماج المرأة الريفية، ودعم الحرف النسوية والورشات العائلية والمنزلية؛
- ✓ مساعدة الطفولة؛
- ✓ التكفل بفئة المسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- ✓ التكفل بالمشردين والمختلين عقليا؛
- ✓ إدماج الفئات الهشة ومساعدة المحتاجين والأشخاص في وضع صعب؛
- ✓ فتح ملحقات إدارية بالمناطق المعزولة، للتخفيف على مقرات البلدية من جهة وتقريب الإدارة من المواطن من جهة أخرى.

أمثلة التجارب الناجحة لتعامل الحكومات الإقليمية والمحلية مع التنمية الريفية والحفاظ على دورها الاجتماعي نذكر تجربة جنوب إفريقيا التنموية في هذا المجال، حيث تؤدي رابطة الحكومة المحلية دورا أساسيا في تحديد الاحتياجات المحلية، وتقديم الدعم وبرامج بناء القدرات المحلية ومعالجة قيود ومشكلات القدرات المالية والبشرية والمؤسسية للتنمية الريفية والحضرية(32)، هذا ما يفسر لنا وقوف اقتصاد جنوب إفريقيا قويا في ظل الأزمة المالية العالمية، ليحقق نمو بلغت معدلاته 8,4% في عام 2010.

ثانيا: العمليات ذات الطابع الاقتصادي

للتنمية الاقتصادية تأثير بالغ في عملية التنمية المناطق الريفية، لذا خول المشرع للجماعات المحلية صلاحيات مهمة في هذا الميدان.

1- تطوير قطاع الزراعة:إن التنمية الريفية مرتبطة بعلاقة جدلية مع القطاع الزراعي، فلا يمكن تحقيق التنمية الريفية بدون تطوير والنهوض بقطاع الزراعي، وتكمن أهم صلاحيات الجماعات المحلية في القطاع لزراعي فيمايلي:

- ✓ تحديد مجالات النشاط الزراعي التي تمثل ميزة في منطقتها الإقليمية، من خلال توفير الأراضي ودعم خبرة ساكنها الزراعية، مما يمكن من تكوين خريطة وطنية لتوزيع النشاطات الزراعية على البلديات الريفية المختلفة للوطن[33]؛
- ✓ تحديد اليد العاملة المؤهلة لكل بلدية أو منطقة سكنية ريفية، وخلق مناصب شغل في قطاعي الفلاحي والزراعي، وتثمين مختلف الصناعات المحلية والحرف التقليدية؛
- ✓ انتهاج سياسة التشجير على مستوى المنحدرات الجبلية، وهذا بغرس مختلف أنواع الأشجار المثمرة حسب الخصائص الطبيعية والمناخية والتضاريسية ونوعية التربة الخاصة بكل منطقة مثل: أشجار الزيتون والتين، العنب والبرتقال ...؛
- ✓ المساهمة في توفير قطع الأراضي الخاصة بالزراعة ودعم المشروعات الصغيرة والعائلية؛
- ✓ إنشاء صندوق لضمان القروض موجه للفلاحين والأنشطة الريفية، وتقديم قروض ميسرة لمرافقة إنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة.

خاصة وأن الدولة في إطار وكالات دعم الاستثمار تقدم تحفيزات مهمة للقطاع الزراعي في البلديات الريفية، حيث تصل الإعفاءات الجبائية إلى نسب عالية جدا، كما أن هناك إمكانية للتمويل بدون فوائد للقطاع الزراعي.

إلا أن المشكل الأول والأساسي يكمن في عدم وجود انسجام وتعاون بين الجماعات المحلية والجامعات ومعاهد البحث العلمي في هذا المجال، لدى الصين مثلا، أكبر نظام للبحث والتطوير الزراعي في العالم، وتتركز أبحاثه في هذا المجال في الأكاديمية الصينية للعلوم الزراعية والجامعات والمعاهد الصينية للعلوم، التي تشكل مجتمعة أكثر من 1100 معهد للأبحاث[34].

2- قطاع الري الريفي: يعد موضوع توفير الري من الأمور المهمة لعملية التنمية الزراعية لأي إقليم، لأن زيادة الانتاج الزراعي واصلاح الأراضي لا تتم إلا من خلال توفير الاحتياجات المائية، وفي هذا الصدد تعمل الجماعات المحلية على:

- ✓ إنجاز خزانات المياه ومد شبكة قنوات المياه لتموين القرى والمداشير؛
- ✓ حفر الآبار وتجهيزها، وتنظيم واستغلال الينابيع الموجهة خاصة لتوفير ماء الشرب.

3- تهيئة الطرق ومختلف الشبكات النقل: تعتبر شبكة النقل والطرقات من الركائز الرئيسية وشريان التنمية الريفية خاصة، لما تحققه من فك العزلة عن المناطق الريفية والجبلية، وتدفق السلع والخدمات داخل الإقليم أو باتجاه باقي مناطق الوطن، وتنشيط الحركة التجارية والزراعية والصناعية، لذا تعمل الجماعات المحلية على:

- ✓ فتح المسالك الفلاحية والغابية، لفك العزلة عن المناطق الريفية وتسهيل حركة السكان داخليا وخارجيا؛
- ✓ تحسين قطاع النقل والمواصلات، من خلال تنظيم خطوط النقل الجماعي؛

- ✓ تسهيل بروز شبكات مهنية وتسويق المواد الفلاحية، وتوسيع القاعدة الانتاجية، وتثمين المنتجات ذات الطابع المحلي، بالإضافة إلى إنشاء نشاطات جديدة وتقليص النشاطات الموازية.
- ✓ التهيئة القروية والمداشير المعزولة، بتهيئة الأرصفة وتعبيد الطرق وتبليط الشوارع.

في هذا المجال نجد أهمال تجارب الناجحة لتعامل الحكومات الإقليمية والمحلية مع التنمية الريفية والحفاظ على دورها الاقتصادي نذكر تجربة ماليزي االتنموية، التي استطاعت أن تحقق أشواطا كبيرة في مجال التصنيع المعتمد على المنتجات الزراعية والثروات الباطنية كالقصدير، زيت النخيل، المطاط والأخشاب، وأصبح بعدها الخدمات والصناعات القطاعين الرئيسيين في البلاد، وهو ما ساهم في ارتفاع متوسط الدخل الفردي بشكل عالي، حيث بلغ سنة 2005 حوالي 5286 دولار أمريكي، ليبلغ بعد ست سنوات أي سنة 2011 حوالي 9656 دولار أمريكي[35]، معتمدة على تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان، وحاليا تعد ماليزيا ثالث أغنى بلد في منطقة آسيا بعد سنغافورة وبروناي، والمركز تاسع عشر على مستوى العالم.

ثالثا: العمليات ذات الطابع البيئي والطبيعي

تتمثل في تلك التدخلات الهادفة إلى حماية المجال البيئي من طرف الجماعات المحلية، والتي تمتاز بأهميتها الكبيرة لتأثيرها وانعكاسها المباشر على المجال الاقتصادي والاجتماعي للمناطق الريفية، وتتخلص فيمايلي[36]:

- ✓ مكافحة التلوث وصرف المياه القذرة ومعالجة النفايات الجامدة؛
- ✓ نظافة الأغذية والأماكن العمومية والمؤسسات التي تستقبل الجمهور، ومكافحة ناقلات الأمراض المعدية؛
- ✓ المحافظة على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبيئية، دون هدرها أو استنزافها والعمل على صيانتها، لتحسين مستويات إنتاجيتها وتنميتها وحماية الأنظمة البيئية؛
- ✓ تصحيح المجاري المائية للأوديةوالوديان، لمواجهة مخاطر الفيضانات؛
- ✓ العمل على حماية الأودية والوديان من آثار التعرية المائية، والمتمثلة في نشاط السيول (المدرجات والمتاريس الصخرية)؛
- ✓ تعزيز نشاطات مكافحة التصحر وتشجيع حملات التشجير وإعادة التشجير وتنظيم عملية الرعي وحماية المساحات الغابية من الحرائق، وحماية نباتات مناطق السهوب والجبلية، وإنشاء كاسرات أو مصدات الرياح (الأحزمة الخضراء)؛
- ✓ تثمين تنوع الإيكولوجي الحيواني والنباتي، من خلال الأجهزة الصادرة عن القطاعات المختلفة.

يعمل المجلي الشعبي البلدي على المساعدات في إنشاء التعاونيات الخاصة بالإنتاج والتسويق والخدمات، كما يساعد على الحملات الفلاحية الرامية إلى تحسين الانتاج العام ويستهدف الاستصلاح الفلاحي للبلدية ويدعم النشاط الفلاحي لصغار الفلاحين ويساعدهم في تطوير الثروة الغابية والحفاظ عليها، هذا بالإضافة إلى

التكفل بالمهام المنوطة بها، يتدخل المجلس الشعبي البلدي في المجالات التابعة لاختصاصات الدولة بالمساهمة في تنفيذ النشطات المقررة في إطار السياسات العمومية الاقتصادية والاجتماعية.

وتعكس خبرة تايلاند في النهوض بالتنمية الريفية المستدامة تجربة يحتذى بها في هذا المجال، بعد اعتمادها دستور جديد عام 1997م وإقرارها بقانون اللامركزية لعام 1999م، والعمل على بناء قدرات الحكومة المحلية، والتركيز على قطاع الفندقة والسياحة والزراعة التجارية، حيث استطاعت استحداث فرص العمل مستقرة في قطاع الزراعة، قدرت بـ: 11% منذ التسعينات، بالإضافة إلى رفع نسبة الرعاية الطبية الشاملة إلى 76%، وتوفير العلاج المجاني في 2008[37]، رغم أن تايلاند أصبحت الآن قوة صناعية إلى أنها مازالت تستثمر في القطاع الزراعي والفلاحي.

المبحث الثالث:

تحديات وآفاق تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الريفية

تعتبر التنمية الريفية عنصرا هاما لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة وليس عملا ثانويا، ورغم قيام الجماعات المحلية بدورها في النهوض بتنمية المجتمع الريفي، إلا أنها تصطدم في الواقع الميداني بعقبات كثيرة تحدو من عملها، وعليه أضحى من الصعب مواكبة تطلعات المجتمعات الريفية.

الفرع الأول: معوقات التنمية الريفية

رغم تمتع الجماعات المحلية باختصاصات قانونية، إلا أنها مازالت تعاني من مجموعة من العقبات والتحديات التي تحول دون تحقيق الأهداف المسطرة، يمكن حصر أهمها في:

1- معوقات سياسية وقانونية: تتأثر الجماعات المحلية عادة بنوع النظام السياسي والتنظيم القانوني السائدان في البلاد، مثل:

- ✓ غلبة المعايير العائلية والعشائرية في عملية تشكيل المجالس الشعبية المحلية على حساب معايير الكفاءة والتأهيل، بالإضافة إلى غياب البرامج الانتخابية على الرغم من أن التنافس الانتخابي يكون عادة بين لوائح تشكيل المجالس الشعبية البلدية[38]؛
- ✓ غياب أية خبرة في العمل البلدي والمحلي، وانعدام الرؤية المشتركة وعدم الانسجام بين أعضاء المجالس المحلية حول أولويات المجتمع الريفي بسبب الصراعات السياسية والجهوية؛
- ✓ نقص العمل التضامني بين البلديات والولايات، وعدم إشراك منظمات المجتمع المدني وغياب شراكة مع القطاع الخاص، في رسم وتنفيذ خطط وبرامج التنمية الريفية؛
- ✓ تفشي الممارسات البيروقراطية والنمطية الإدارية، وتضارب الصلاحيات بين الجماعات المحلية والسلطات المركزية، وتديد الرقابة المسبقة واللاحقة التي تؤخر تنفيذ القرارات وتعطل انجاز الأشغال؛
- ✓ تكبيل النصوص التنظيمية غير المرنة لأعمل الجماعات المحلية، الشيء الذي أدى إلى النمطية الإدارية وجمود التسيير المحلي[39]؛

- ✓ اخضاع الجماعات المحلية لتنظيم وتشريع موحد رغم خصوصيات كل منها، فهناك بلديات صغيرة وأخرى كبيرة، بلديات فقيرة وأخرى غنية، ساحلية وأخرى صحراوية، ريفية وأخرى حضرية، فكانت نتيجة هذا التباين والتفاوت عدم المفارقة بين الممكن والمستحيل إنجازه[40].

2- معوقات مالية واقتصادية: إلى جانب المعوقات السياسية والقانونية، تأتي ضعف الموارد المالية ليعمق عجز الجماعات المحلية على القيام بوظائفها التنموية.

- ✓ نقص الموارد المالية لمعظم البلديات الريفية الفقيرة بفعل ضعف الجباية المحلية، مما انعكس سلبا على قدرتها على تمويل وتنفيذ الكثير من المشاريع التنموية؛
- ✓ انخفاض مستوى الاستثمارالمحليبل انعدامه في أحيان كثيرة في معظم البلديات الريفية؛
- ✓ غياب استراتيجية اقتصادية واجتماعية وإقليمية التي تحدد أدوار الجماعات المحلية على المستويات الريفية؛ وغياب خطط التنمية الريفية للمناطق الريفية؛
- ✓ تدهور مستوى قوى الإنتاج والتي تتناول الوسائل المادية (ثروة طبيعية، العمل ووسائله)، بالإضافة إلى العجز المسجل في المنشآت والقاعدية (التربوية، الصحية، النقل والمواصلات، الخدمات التجارية والاقتصادية، ...إلخ).

3- معوقات سلوكية وبشرية: تتوقف فعالية الجماعات المحلية سواء على مستوى البلديات أو الولايات في جزء كبير منها على كفاءة ونوعية الموارد البشرية، سواء المنتخبين أو الإداريين.

- ✓ ضعف و/أو انعدام الكفاءات الإدارية والتسييرية لدى أعضاء المجالس الشعبية المحلية، مما يؤدي إلى تبذير الإمكانيات المادية والمالية؛
- ✓ قصور المعرفة وانعدام المهارات الفنية، سواء ذهنية أم حركية في بلورت المشاريع والخطط التنموية في النطاق الريفي؛
- ✓ انقسام داخل المجتمعات الريفية على خلفية الانتخابات، ووجود حذر لدى المنتخبين والمسؤولين المحليين في التعامل مع الفئات والجماعات التي تنافست في الانتخابات؛
- ✓ تفشي الفساد والرشوة والتحايل على القانون لإيجاد منافذ للتلاعب بالمال العام، إذ ينظر إلى مراكز المسؤولية على مستوى الجماعات المحلية على أنها مواقع ممتازة لغرض الكسب والإثراء السريع والتمتع بالامتيازات.

كل هذه المعوقات والعراقيل أدت إلى تغييب دور الجماعات المحلية، بوضع حدودا لعملها واسراع في فشلها، مما انعكس سلبا على تنمية المناطق الريفية.

والسؤال المطروح، ما هي آفاق المستقبلية اللازمة التي يجب الأخذ بها لتفعيل دور الجماعات المحلية لتصبح أكثر كفاءة وفاعلية؟.

4- معوقات طبيعية جغرافيا: لعل من أبرز معوقات التنمية الريفية نذكر:

✓ **ندرة المياه:** تشير كثير من الدراسات إلى أن مشكلة صعوبة الحصول على الكفاية من الماء من أبرز المعوقات التي تعيق التنمية الريفية[41]، هذا ما يؤدي إلى أعاقة الانتاج الزراعي وتربية الحيوانات، وبالتالي تأثيره سلبا على مشاريع التنمية الريفية على مستوى البلديات.

✓ **بعد الموقع (العزلة):** يعتبر بعد المناطق الريفية عن المراكز الحضرية المتمثلة في عاصمة الأقاليم (الولايات والدوائر) وغيرها، أبرز معوقات التنمية الريفية، لكون ذلك يضاعف الجهد على سكان المجتمعات الريفية في انهاء مصالحهم كنقل البضائع ومراجعة المؤسسات الحكومية يحتاج لقطع مسافات طويلة واستغراق ساعات، الشيء الذي أدى إلى تفاقم الهجرة الريفية.

الفرع الثاني: آفاق تفعيل دور الجماعات المحلية في مجال التنمية الريفية

إن التنمية الريفية لم تعد تنفذ بشكل عشوائي حسب تصورات ونزوات فردية، بل هي أسلوب علمي خاضع لقواعد منهجية تحكمه ضمن أسس موضوعية، ومن أجل النهوض بدور الجماعات المحلية في تنمية المناطق الريفية، يبقى رهينا بمدى تطبيق مباديء الحوكمة المحلية وترسيخ الديمقراطية التشاركية في الأوساط الريفية.

1- إحداث نظام جديد للجماعات المحلية: عبر إعادة تقسيم الإداري والتوزيع الجغرافي وتصنيف البلديات حسب الخصائص الجغرافية والإقليمية، كمثال: بلديات حضرية، شبه حضرية وقروية، ولكل صنف قانون وتنظيم خاص بها حسب معايير علمية دقيقة، مع توسيع حقل الاستقلالية المحلية وتحسين الجوانب التنظيمية والرقابية للجماعات المحلية وإمكانية سن التشريعات على مستوى المحلي في إطار الدستور.

2- تطوير نظام التمويل المحلي: بإيجاد طرق ووسائل حديثة ومتطورة لتمويل الأنشطة العامة والمشاريع التنموية، وتسهيل عملية إنشاء مؤسسات عائلية صناعية زراعية جديدة وذات جدوى، مع تطوير نظام للتأمين الزراعي؛

3- وضع برنامج تدريبي:أي إلزام المنتخبين والإداريين والمسؤولين المحليين وكل القائمين على البرامج التنموية، بالخضوع لبرنامج تدريبي وتكويني خاص لتحسين المستوى وفهم آليات التسيير وإدارة المشاريع التنموية الخاصة بالتنمية الريفية، لتحسين الخدمات المرتبطة بالفلاحة وتربية المواشي.

4- تشكيل لجان التنمية الريفية:على شكل خلايا التنشيط الريفي على مستوى كل البلديات، كفضاء للاستماع والتشاور، التوجيه وتبادل المعلومات، القيام بدراسات علمية وبحوث ميدانية، تشخيص الواقع وتحديد الاحتياجات وتقديم الحلول اللازمة من أجل تحقيق التنمية الريفية المندمجة؛تضم هذه اللجان أعضاء من المجالس الشعبية المحلية والمسؤولين المحليين، الخبراء والتقنيين، ممثلين عن الجمعيات المحلية والقطاع الفلاحي الخاص، تمثل أرضية لبروز مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة.

5- اعتماد خطة استراتيجية تشاركية لتنمية المناطق الريفية: بين مختلف الفاعلين في برامج ومشاريع التنمية الريفية، تسهر عليها البلديات بمشاركة منظمات المجتمع المحلي الفاعلة ومساهمة القطاع الفلاحي الخاص المنتج، من أجل تثمين اندماج كل الفاعلين المعنيين،الشيء الذي يسمح بإثراء وتعميق النقاشات حول الإجراءات الخاصة والسبل الكفيلة لتحقيق أهداف المشاريع الجواريةللتنمية الريفية المندمجةوالمستدامة.

أثبتت الخبرات والتجارب أن نجاح مشروعات تنمية المجتمعات الريفية رهن بمدى مشاركة المواطنين في عمليات التنمية ومدى تحقيق الحكامة الجيدة كمفهوم جديد لتسيير الجماعات المحلية.

خلاصة:

موجز القول، نقول أن للجماعات المحلية دور مهم في مجال نجاح مشاريع التنمية الريفية المندمجة، فهي المكلفة بالتنمية المحلية في جميع مجالاتها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وفي جميع مستوياتها الإقليمية، الحضرية، والريفية، التي لا يمكنأن تكون (التنمية الريفية) دون معرفة طبيعة المجتمعات الريفية وكيفية أدائها، وكذلك دون فهم للتفاعل العضوي المعقد بين النظم العقائدية والإرث الثقافي للمجتمع الريفي.

لكن، رغم تمتع الجماعات المحلية بصلاحيات قانونية، ظل دورها في التنمية الريفية وتهيئة المجال جد محدود،وقد أبانت تجربة الجماعات المحلية بالجزائر عن وجود عدة عوائق وعراقيل التي تعاني منها أغلبية البلديات، لقلة خبرات وعدم تأهيل مواردها البشرية وغياب بناء القدرات المحلية، وضعف مداخلها المالية وتفشي الفساد الإداري والمالي، وغياب رؤيا استراتيجية في بناء والنهوضبالمجتمعات الريفية.

فكون الجماعات المحلية أحد أهم الهيئات الإدارية والسياسية التي تتيح الفرصة لجميع المواطنين والفاعلين في الشأن التنموي والتدبير المحلي ومراعات خصوصيات كل المناطق الريفية، نظرا لأهمية التنمية الريفية وضرورة اشتمالها على استراتيجية ومداخل عملية لتحقيق أهدافها، ينبغي التأكيد على دور وأهمية الجماعات المحلية التي تتحمل على عاتقها عبئ النهوض بتنمية المجتمعات الريفية، في تطوير آليات العمل وقدرات التسيير المحلي المعتمد بشكل عام، وتأهيل القيادات المحلية القائمة على هذه الهيئات بشكل خاص، لتخطيط الجيد والتنفيذ الفعال والتقييم الكفء والمتابعة المستمرة، في إطار مختلف البرامج المدرجة ضمن سياسة التجديد الفلاحي والريفي، لتحقيق أهداف ورهاناتالتنمية الريفية المندمجة في إطار مبادئ التنمية الوطنية المستدامة لعالم الريف.

الهوامش:

1-رحيم حسين، *"هياكل التمويل الأصغر الجواري والتنمية الإقليمية: مدخل لتحريك الأقاليم الريفية المغاربية"*. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد الأول، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، الجزائر: برج بوعريريج، ديسمبر 2014، ص77.

2-R.A.D.P, ***«Projet de Proximité de Développement Rural Intégré».*** Formation des présidents des assemblées populaires communales, Site official du ministère de l'intérieure et des collectivites local.

3- فهد الياسري وهاب، *"التنمية الريفية وتأثيرها على الاستيطان الريفي في ناحية العباسية"*. مجلة آداب الكوفة، العدد2.

4- سعد الدين إبراهيم، *"دراسات في التنمية والتغير الإجتماعي"*. بيروت: معهد الإنماء العربي، 1981، ص7.

5- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، *"تقرير التنمية الريفية لعام 2016: تعزيز التحول الريفي الشمولي"*، روما: إيطاليا، 2016، ص17.

6- منظمة الإسكوا، *"التنمية المحلية في المناطق الريفية العربية: مفاهيم وتجارب"*.اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة، نيويورك: الأمم المتحدة، 1998.

7-K. NYERERE Julius, ***« Rural Development »***. Dossier 11, September 1979, pp 111- 112 .

8-ÉDOUARD,Dembélé, ***«Les problèmes du développement rural en Afrique».*** Genève, I.I.E.S, p 1, (1971).

9-UMA,Lele, ***«Le développement rural: l'expérience africaine».*** Paris: Economica, (1977), p24.

10- جامعن محمد نبيل، ***"المجتمع الريفي المحلي".*** من كتاب: **(علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية)**، الباب الرابع، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2010، ص4.

11- R.A.D.P,***«Projet de Proximité de Développement Rural Intégré».***Op.cit.

12- تمار توفيق وطالبي رياض، ***"التنمية الريفية المستدامة وواقع المرأة الريفية: دراسة حالة البلديات الريفية لشمال ولاية المسيلة".*** ورقة مقدمة لأعمال الملتقى الدولي الثاني حول: **(الأداء المتميز للمنظمات والحكومات)**، جامعة ورقلة، 22 و23 نوفمبر 2011.

13- جلال حسن أحمد مجاهد وحازم محمد إبراهيم مطر، ***"استراتيجيات التخطيط التنموي الريفي"***، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2019، ص103

14- المرجع نفسه، ص 93.

15-جلال حسن أحمد مجاهد وحازم محمد إبراهيم مطر، مرجع سابق الذكر.

16-محمد نمر قشوع، منال، ***"استراتيجية التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية: حالة دراسية منطقة الشعراوية، محافظة طولكرم".*** رسالة ماجستير غير منشورة، في التخطيط الحضري والإقليمي، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية في نابلس، 2009، ص32.

17-حمدي باشا ورابح بكدي فاطمة، ***"التنمية الريفية المتكاملة ودورها في تحقيق أهداف التنمية الزراعية في الجزائر". ورقة*** مقدمة لأشغال الملتقى الدولي حول: **(تحديات قطاع الزراعة في الدول العربية والاسلامية وسبل مواجهتها)**، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر: يومي 27 و28 فيفري 2011.

18- عولمي بسمة، ***"دور الجباية المحلية في تمويل التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة بلديات تبسة".***رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، 2004/2003، ص ص87-88.

19-R.A.D.P, ***«Projet de Proximité de Développement Rural Intégré».*** Op.cit.

20- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ***"مقترحات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لتفعيل الإنتاج الفلاحي عن طريق التشبيب واستحداث مناصب شغل"***،تنفيذ قرارات مجلس الوزراء، 22 فبراير 2011.

21- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ***"رسالة وزير الفلاحة والتنمية الريفية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الريفية".*** أكتوبر 2010

22-R.A.D.P, ***«Projet de Proximité de Développement Rural Intégré».*** Op.cit..

23- رحيم حسين،مرجع سابق، ص ص91-92.

24- حمدي باشا، ورابح بكدي، فاطمة، مرجع سابق.

25- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة لفلاحة والتنمية الريفية، "**مقترحات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لتفعيل الإنتاج الفلاحي عن طريق التشبيب واستحداث مناصب شغل**"، السابق الذكر.

26- بن شعيب نصر الدين وشريف، مصطفى، ***"الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر".*** **مجلة الباحث**، عدد 2012/10، ص161.

27- ج ج د ش، قانون رقم 11-10، المؤرخ في 20 رجب عام 1432، الموافق لـ22 يونيو سنة 2012، ***المتعلق بالبلدية***، المادة (122). وقانون رقم 12-07، المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433، الموافق لـ 21 فبراير سنة 2012، ***المتعلق بالولاية***، المادة (92).

28- بومعرافي إلياس وعماري عمار، *"من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر"*.**مجلة الباحث**، عدد07، جامعة ورقلة، سنة 2010/2009، ص27.

29- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***قانون البلدية***، مرجع سابق، المواد (88) و(89)، ***وقانون الولاية***، مرجع سابق، المواد (94) و(95).

30- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***قانونالبلدية***، مرجع سابق، المواد (119) و(120)، ***وقانون الولاية***، مرجع سابق، المواد (100) و(101).

31- إبراهيم شمخي سماح، *"التنمية الريفية وأثرها على الاستيطان الريفي في ناحية المدحتية"*.**مجلة العلوم الانسانية**، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الرابع، كلية التربية، ص212.

32- أيمن السيد الباجوري، "**بناء القدرات المؤسسية للوحدات المحلية كأحد متطلبات تفعيل اللامركزية: دراسة مقارنة**"، أطروحة دكتورة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة: جامعة الدول العربية، ص156.

33-عماري جمعي، *"مساهمة الجماعات المحلية في تنمية الاستثمار في الصناعة الغذائية"*. ورقة بحث مقدمة لأشغال الملتقى الوطني حول: **(تحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تمويلها)**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية: يومي 10 و12 مارس 2010.

34- OECD, Fan and Saurkar 2006, Nestorova and Olofinbiyi 2010, Stads end Beintema2009, Word Bank 2012.

35- وداد غزلاني وحنان حكار، "**التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: استثمار في الفرد وتوفير للقدرات**"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد3، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا: يونيو 2017، ص ص 06-19.

36-هجرس منصور، *"المشاريع الجوارية للتنمية الريفية وبرنامج تنمية الهضاب كآلية للتجديد الريفي والتنمية المحلية: دراسة لحالة مناطق الهضاب العليا لولاية سطيف"*. مقالة محكمة على الموقع الرسمي للأستاذ:
http://mansour-hadjeres.over-blog.com/article-125649044.html

37-تقرير التنمية البشرية 2013: نهضة الجنوب،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "**محركات التحول في التنمية**"، الفصل الثالث،ص74

38-الدين عبد الله، *"دور البلديات في التنمية المحلية"*. ورقة مقدمة لأعمال الملتقى: **(البلديات والتنمية المحلية: الواقع والآفاق)**، لبنان: جمعية مبادرات للإنماء،بالتعاون مع مؤسسة فردريتش إيبرت، 2010، ص129.

39- بن شعيب نصر الدين وشريف مصطفى، مرجع سابق، ص167.

40-المرجع نفسه، ص164.

41- أحمد بن محمد الشبعان، "**معوقات التنمية الريفية وأثرها في ضعف مشاركة المجتمع المحلي**"، مجلة العلوم العربية والانسانية، المجلد (06)، العدد (02)، ص ص 879-937، 2013.